لانه دال ايضا على معنى كصوت المتكلم به ولكن عقلا لا وضعا وبقوله لمعنى عما وضع لا لمعنى كالمهملات
كلفظ ونحوه من الهذيانات وقد مر الكلام على هذا الاحتراز وبقوله مفرد عن لفظ وضع للمعنى
المركب نحو عبد الله وضرب زيد غير علمين فان قيل التاء في لفظ الكلمة للوحدة لان كلمة
وكلما كتمرة وتمر واللام فيه للجنس فيتناقضان لدلالة الجنس على الكثرة المنافية للوحدة
فالجواب ان اللام في مثله ليس للجنس بل للعهد كما يجي في باب المعرفة ولئن سلمنا ذلك ان الجنس
على ضربين احدهما استغراق الجنس وهو الذي يحسن فيه لفظ كل كقوله تعالى ان الانسان لفي
خسر الا الذين امنوا اي كل انسان والامر يحسن الاستثنا لانه عند جمهور النحاة يجب دخوله لولاه
تحت المستثنى منه وهذا الاستغراق مفيد للكثرة فيناقض الوحدة والثاني ماهية الجنس من غير دلالة اللفظ
على القلة والكثرة بل ذلك احتمال عقلي كما في قوله تعالى لئن اكله الذئب لم يكن هناك ذئب معهود ولم يرد
استغراق الجنس ايضا ومثله قولك ادخل السوق واشتر اللحم وكل الخبز وهذا النوع من الجنس لا يناقض
الوحدة اذ لا دلالة فيه على الكثرة والمقصود في هذا الموضع هو الثاني اي ماهية الجنس من حيث هي
لان الحد انما يذكر لبيان ماهية الشي لا لبيان استغراقه فان قيل لم لم تقل لفظة ليوافق الخبر المبتدا
في التانيث فالجواب انه لا يجب توافقهما فيه الا اذا كان الخبر صفة مشتقة غير سببية نحو هند حسنة
او ما في حكمها كالمنسوب اما في الجوامد فيجوز نحو هذه الدار مكان طيب وزيد نسمة عجيبة وقوله
لفظ ههنا وان كان بمعنى الصفة اي ملفوظ به كما ذكرنا الا ان اصله مصدر ويستوي الكل
في مثله نحو امراة صوم ورجلان صوم ورجال صوم فلا يونث ولا يثنى ولا يجمع فان قيل
كان ينبغي لفظة ليخرج عنه الكلمتان اذ هما لفظتان وكذا الكلمات قلت لا يخرج مثل ذلك
بتاء الوحدة لان مثل قولك قالا وقولوا كالرطي ويقع لفظة وكذا كل ما يتلفظ به مرة واحدة
مع ان كل واحد من الاوليين كلمتان بخلاف الثانيين فان قيل هلا استغنى بقوله وضع عن
قوله مفرد لان الواضع لم يضع الا المفردات اما المركبات فهي موكول الى المستعمل بعد وضع
المفردات لا الى الوضع فالجواب انا لا نسلم ان المركب ليس بموضوع وبيانه ان الواضع اما ان يضع
الفاظا معينة سماعية وتلك هي التي يحتاج في معرفتها الى علم اللغة واما ان يضع قانونا
كليا يعرف به الالفاظ فهي قياسية وذلك القانون اما ان يعرف به المفردات القياسية وذلك
كما بين ان اسم كل فاعل من الثلاثي المجرد على وزن فاعل ومن باب افعل على وزن مُفعِل وكذا
حال اسم المفعول والامر والنهي والالة والمصغر والجمع ونحو ذلك وهو مما يحتاج في معرفتها
الى علم التصريف واما ان يعرف به المركبات القياسية وذلك كما بين هنا ان الكلام المضاف
مقدم على المضاف اليه والفعل على الفاعل وغير ذلك من كيفية تركيب اجزاء الكلام ويحتاج في معرفة
بعضها الى التصريف كالمنسوب والفعل المضارع وفي معرفة بعضها الى غيره من علم النحو كما ذكرنا
ان قيل ان في قولك مسلمان ومسلمون وبصري وجميع الافعال المضارعة جزء لفظ كل واحد
منها يدل على جزء معناه اذ الواو تدل على الجمعية والالف على التثنية والياء على النسبة وحروف
المضارعة على المعنى في المضارع كما على حال الفاعل ايضا وكذا تا التانيث في قايمة والتنوين
ولام التعريف والف التانيث فيجب ان يكون لفظ كل واحد منها مركبا وكذا المعنى فلا يكون
كلمة بل كلمتين فالجواب ان جميع ما ذكرت كلمتان صارتا من شدة الامتزاج ككلمة واحدة

واعرب المركب اعراب الكلمة وذلك لعدم الاستقلال الحروف المتصلة في الكلم المذكورة وكذلك الحركات الاعرابية
ولمعاملتهم معاملة الكلمة الواحدة سكن اول اجزاء الفعل في المضارع وعين الاسم المنسوب اليه في نحو نمري وعلوي
وشتوي ونحو ذلك فتغيرت بالحرفين بنية المنسوب اليه والماضي في المضارع وصارتا من تمام بنية الكلمة واما سكون لام
الكلمة لاجل التاء في نحو ضربت ولا يوجب تغير البنية اذ لا تعتبر حركة اللام وسكونها في البنية كما عرفت في اول التصريف
اشار اليها واما الفعل الماضي نحو ضرب ففيه نظر لانه كلمة بلا خلاف مع ان الحدث مدلوله وفيه المرتبة والاخبار
عن حصول ذلك الحدث في الزمن الماضي مدلول وزنه الطارى على حروفه والوزن جز اللفظ اذ هو عبارة عن عدد
الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعة وضعا معينا والحركات مما يتلفظ به فهو اذن كلمة مركبة
من جزئين يدل كل منهما على جزء معناه وكذا نحو اشد جمع اشد وكذا المصغر نحو رجال ومساجد ونحو ضارب
ومضروب ومضرب لان الدال على معنى التصغير والجمع والفاعل والمفعول والالة في الامثلة المذكورة الحركات
الطارية مع الحرف الزايد ولا ينبغي ان ندعي ههنا ان الوزن الطارى كلمة وصارت بالتركيب كالكلمة كما ادعينا في
الكلم المتقدمة وكما ينبغي ان ندعي في الحركات الاعرابية والاعراض بهذه الكلم اعراض واردة الا ان نقيد نقل اللفظ
المركب فنقول هو ما يدل جزء منه على جزء معناه واحد الجزئين معقب للاخر وفي هذه الكلم المذكورة الجزءان مسموعان
معا قوله وهي اسم وفعل وحرف انما قدم الاسم على الفعل والحرف لحصول الكلام من نوعه دون اخويه
نحو زيد قائم والمقصود من معرفة الكلم الكلام والاحوال التي تعرض له من الاعراب والبناء وقدم الفعل
على الحرف لانه وان لم ياتلف من الفعلين كما ياتي من الاسمين لكنه احد جزئي الكلام نحو ضرب زيد بخلاف الحرف
فانه لا ياتي منه ومن كلمة اخرى كلام فان قيل يجب ان يكون الكلمة هذه الثلثة معا لان الواو للجمع فيكون
اذهب زيد ونحو من زيد كلمة لانه اسم وفعل وحرف فالجواب انه كان يلزم ما قلت لو كان هذا
تقسيم الشي الى اجزائه كما تقول السكنجبين خل وعسل وماء وما ذكر قسمة الشي الى جزئياته نحو قولك الحيوان
انسان وفرس وبقر وغير ذلك ونريد بالجزئي ما يدخل تحت كلي ويصح كون الكلي خبرا عنه نحو الانسان حيوان
وقولهم الواو للجمع لا يريدون به ان المعطوف والمعطوف عليه مجتمعان معا في حالة واحدة كما يجي في باب حروف
العطف بل المراد انهما مجتمعان في كونهما محكوما عليهما كما في جاء زيد وعمرو او في كونهما حكما على شي نحو زيد قائم وقاعد
او في حصول مضمونهما نحو قام زيد وقعد عمرو علاوة او فانها في الاصل لحصول احد الشيئين فلو قال الكلمة
اسم او فعل او حرف لكان المعنى احد الثلثة دون الباقي بل لو اريد الحصر مع او وقدم اما على المعطوف عليه
نحو الكلمة اما اسم او فعل او حرف فيكون القضية مانعة الجمع والخلو كما هو مذكور في مظانه وكذا كان ينبغي
ان يذكر المصنف لان مقصوده الحصر بدليل قوله لانها اما ان تدل فان قيل انك قد حكمت على الفعل والحرف
ان كل واحد منهما كلمة والكلمة اسم فيجب ان يكونا اسمين قلت ان اردت بقولك ان الكلمة اسم ان لفظها اسم لدخول
علامات الاسماء كاللام والتنوين عليها فهو مسلم لان معنى كلامك اذن ان الفعل كلمة من حيث المعنى ولفظ
الكلمة اسم وهذا لا يستلزم ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط وكذا ان اردت به ان معنى الكلمة اسم لانها
لفظ دال على معنى مفرد وكل لفظ هذا اسم لانه يصح الاخبار عنه فلو قيل انه دال على معنى مفرد كما تقول ضرب
دال على معنى مفرد او تقول ضرب فعل ماض فنقول هذا هو الصغرى والكبرى باطلة لان معنى كلامك هو ان الفعل كلمة
وكل كلمة اسم ان الفعل لفظ وضع لمعنى مفرد اذا اريد بذلك اللفظ معناه الموضوع هو له كما في ضرب زيد وكل لفظ
هكذا اسم اذا اريد به مجرد اللفظ كما في قولك ضرب فعل ماض وهذا لا يستلزم ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط